



**كلمة السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
في افتتاح اللقاء التشاوري الأول مع السادة المفتشين
العامين للوزارات.**

الأربعاء 06 يناير 2016

بسم الله الرحمن الرحيم،

حضرات السيدات والسادة المفتشين العامين المحترمين،

في البداية أود أن أرحب بالسيدتين المفتشتين العامتين وبالسادة المفتشين العامين للوزارات، وأن أشكركم جميعا على تفضلكم بتلبية دعوة هذه الوزارة، للحضور والمشاركة في هذا اللقاء التشاوري والتواصلي الهام الأول من نوعه، الذي نطمح أن نجعله تقليدا مستمرا وأسلوبا ناجعا في العمل التشاركي.

ذلك أن نجاح أي مبادرة، رهين بوجود قيادة رشيدة، وتوجهات رصينة، ورؤية مشتركة وتنسيق وتتبع من طرف مختلف الفاعلين والشركاء.

إننا على قناعة أن التنسيق مع هيئة المفتشين العامين، التي تعتبر من أهم آليات المراقبة والتتبع بالإدارة العمومية، من شأنه أن يكرس مبدأي الترشيح والعقلنة، وأن يجعلهما مندمجين ومتلازمين مع مختلف المشاريع الهادفة إلى تأهيل وتحديث الإدارة العمومية المغربية.

وإذ أشكركم مجدداً على تجاوبكم وتفاعلكم الإيجابيين مع هذه المبادرة، أؤكد لكم أن التشاور وتبادل وجهات النظر معكم حول مختلف قضايا تحديث الإدارة العمومية يشكل لبنة مؤسساتية لتحديد وتحقيق التقائية البرامج والمشاريع، التي تستدعيها الامتدادات القطاعية الواسعة لورش تحديث الإدارة.

كما أؤكد لكم أننا ننتظر أفكاركم ومقترحاتكم وتواصلكم والتي نعتبرها نقاط دعم وقوة لنا في عملنا وتوجيه مسارنا، بما يجعل منها قوة اقتراحية في مجال التنمية الإدارية وأداة دينامية في تحريك والدفع بمسلسل تحديث وتطوير الوظيفة العمومية.

حضرات السيدات و السادة

تعتبر المفتشيات من ضمن آليات المراقبة والتتبع، بغية تقويم نشاط الإدارة، مقارنة مع الأهداف التي تتوخى تحقيقها، من أجل تحسين جودة الخدمات العمومية التي تقدمها.

وقد عرف دورها واختصاصاتها تطوراً ملحوظاً تماشياً مع التطورات المؤسساتية التي عرفتها بلادنا، إلا أنه ظل غير واضح على مستوى ماهيته ووظيفته داخل المنظومة الإدارية بصفة عامة، أو من حيث تنظيمه على مستوى هيكله الوزارات.

ولأجل تجاوز الاختلالات التي تعترى منظومة التفتيش العام للوزارات وتفعيلها وتطويرها، تم إصدار المرسوم رقم 2.11.112 بتاريخ 23 يونيو 2011 في شأن المفتشيات العامة للوزارات، الذي حدد المهام المسندة للمفتشيات العامة، وضبط سيرها، لتشمل المراقبة والتحري والتفتيش وتدعيم الأخلاقيات والتدقيق، وتقييم النتائج.

كما سطر ضمن اختصاصات المفتشيات العامة تتبع الشكايات، حيث أسندت إلى هذه الأخيرة مهمة التحري في الشكايات والتظلمات الموجهة إلى الوزارة من طرف المواطنين أو المتعاملين معها وكذا شكايات وتظلمات الموظفين أو الأعوان أو المستخدمين.

حضرات السيدات و السادة

يعتبر هذا اللقاء، فرصة لمواصلة تفعيل الأدوار المنوطة بالمفتشيات العامة للوزارات، ولتبادل المشورة في شأن البرامج والمشاريع المقترحة في مجالي الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

وأخص بالذكر وضع نظام ذي نجاعة لمعالجة الشكايات وإرساء نظام التعاقد بالوظيفة العمومية، وهي مشاريع ذات أهمية كبرى، على مستوى تقوية تجاوب الإدارة وتفاعلها مع المرتفقين، وتطوير منظومة تدبير الموارد البشرية ببلادنا.

فبخصوص المشروع الأول المتعلق بوضع نظام لتدبير الشكايات، قامت الوزارة باتخاذ العديد من التدابير، إدراكا منها لأهمية هذا الورش في تحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين.

وقد حرصت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، في إطار الإختصاص الموكول إليها فيما يخص دراسة الهياكل التنظيمية لمختلف الإدارات، على إسناد مهمة التدبير والتحري في الشكايات والتظلمات الموجهة من طرف المواطنين وكذا شكايات وتظلمات الموظفين أو الأعوان أو المستخدمين إلى المفتشيات العامة.

واقترنا منا بضرورة وضع إطار تنظيمي لتدبير الشكايات يسد شبه الفراغ التنظيمي الحاصل بالإدارة العمومية، أعدت الوزارة مشروع مرسوم يقضي بإحداث نظام لتدبير ومعالجة الشكايات على المستوى المركزي واللامركزي.

ويهدف هذا المرسوم إلى تكريس ثقافة الإهتمام بدراسة وتتبع شكايات المرتفقين والرد عليها بالإدارات العمومية، وذلك في إطار لجنة مشتركة بين الوزارات تم من خلالها استحضار بعض المبادرات القيمة التي اتخذتها عدد من القطاعات في هذا الخصوص والتي أغتنم هذه الفرصة للتتويه بها.

كما يتضمن هذا المشروع مقتضيات نظامية تحدد شروط تقديم الشكاية، ومسطرة دراستها والإجابة عنها من طرف الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمصالح المكلفة بتقديم خدمة عامة، مع إلزام هذه الهيآت بدراسة جميع الشكايات والإجابة عنها داخل آجال محددة.

أما بخصوص موضوع إقرار نظام للتعاقد داخل الإدارة العمومية، فإنه سيتمكن من استقطاب بعض الكفاءات والخبرات التي تحتاج إليها هذه الإدارات لسد حاجياتها، خاصة ذات الطابع المؤقت، في بعض المجالات، من خلال تأسيس نظام للتعاقد يقوم على نوعين: التعاقد الوظيفي، والتعاقد النظامي.

كما سيساهم هذا النظام في إقامة علاقات مغايرة بين الإدارة والمنتسبين إليها تقوم على الاقتسام الواضح للمسؤوليات والالتزامات وتنتصر لمنطق النتائج وتعمل على تطوير تنافسية الإدارة العمومية و الرفع من مردوديتها.

إن هاذين الإصلاحين يندرجان حضرات السيدات والسادة ضمن رزنامة متكاملة من المبادرات والتدابير التي ترمي الى تأهيل الإدارة العمومية والرفع من أدائها. انسجاما مع مقتضيات دستور المملكة

والتوجهات العامة للبلاد فيما يخص تعزيز الجهوية المتقدمة، ودعم الحكامة الجيدة استنادا إلى تخليق المرفق العام ومحاربة الرشوة.

حضرات السيدات و السادة

اننا نتطلع بكثير من الاهتمام، الى ما سيسفر عنه هذا الملتقى، أملا أن تشكل خلاصاته إغناء حقيقيا لتفعيل وتطبيق نظام تدبير الشكايات، وكذا لبلورة تصور موحد حول مشروع التعاقد.

ولا أريد أن تفوتني المناسبة، دون أن أشيد بانخراطكم ومشاركتكم في المشاريع التحديثية التي تضطلع بها الوزارة في هذا المضمار. وأملنا كبير، في أن يلي هذا اللقاء، لقاءات تواصلية وتساورية أخرى، من بينها عقد اجتماع لاحق، حول الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، لما يشكله هذا الورش من أهمية بالغة في تخليق الحياة العامة ببلادنا.

وفقنا الله وإياكم لإرساء دعائم إدارة عمومية ترقى لتطلعات جميع المغاربة، تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس دام له العز والتمكين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.